



الموضوع : إعلان توضيحي

بعد مضي 47 عاماً منذ تأسيس شركة أسمنت الخليج في عام 1977 ككيان إقتصادي صناعي حاز على مكانه مرموقة محلياً وعالمياً وذلك من خلال إنتاج أفضل المنتجات التي كانت لها المساهمة في الطفرة العمرانية والنمو الاقتصادي بصناعة تكنولوجيا عالمية والإلتزام بالقوانين البيئية العالمية حيث أن الانسان والبيئة هما أهم غايات بناء الشركة وأحد أساسات إستمرارها.

أولاً : التحديات والواقع

لقد واجهت الشركة خلال مسيرتها الطويلة تحديات وتقلبات إقتصادية حتى تاريخه إلا أن إلتصاق السادة مساهمي الشركة الكرام ومجلس الإدارة والعمل الدائم على رسم إستراتيجيات ورؤى متوافقة كونت جسراً متيناً عبرت عليه الشركة بكل نجاح وتوفيق ودعمته من خلال التطوير الدائم للشركة وإستحداث مشاريع صناعية كبيرة واكبت التطور التكنولوجي العالمي، وترسيخ وإرساء قواعد الشفافية والعدالة أمام الجهات المختصة وذات العلاقة من خلال الإلتزام التام بالقوانين والأنظمة المحلية والعالمية، وبحمد الله وتوفيقه لم تقع الشركة في أي أخطاء أو مخالفات إستراتيجية حتى تاريخه.

ثانياً : الأداء الفني

تمتلك الشركة صرح صناعي يعتبر من أكبر المصانع في المنطقة وهو المصنع الوحيد الذي ينتج الإسمنت بالموصفات الأمريكية والموصفات العالمية الأخرى وحصلت الشركة على شهادة الإعتراف بمنتجاتها كمنتج أخضر يتوافق مع إستراتيجيات الأقتصاد الأخضر، ويتكون هذا المصنع من وحدة إنتاج كهرباء مولدة من الطاقة الحرارية المفقودة وهي أكبر وحدة إنتاجية في العالم لإنتاج الطاقة الحرارية المفقودة في مكان واحد، والذي بدوره دعم مسيرة الشركة في مجال البيئة وتقليل الكلفة حيث تخفض هذه التكنولوجيا ما يعادل 200 ألف طن كربون سنوياً من الغلاف الجوي.

إن الصرح التكنولوجي المنظم بإدارة ناجحة وخطط إستراتيجية و رؤى حكيمة لمجلس الإدارة منح الشركة القدرة على تسويق منتجاتها في جميع الأسواق المحلية والخارجية وأعطى الشركة القدرة لمنافسة الشركات العالمية في جميع الأسواق المختلفة، ومواجهة تحديات الأغراق من الأسواق الأخرى ذات الكلف المنخفضة والقريبة من الأسواق، كما تعاملت الشركة مع هذه التحديات بكل قدرة وكفاءة مما حقق للشركة التميز والاستمرار بالإنتاج الكامل خلال أكثر من 40 سنة وضمن تسويق منتجاتها بالكامل.



ثانياً : مبررات التخفيض

مع وجود الخسائر المتراكمة نتيجة الظروف الإقتصادية التي تمر بها المنطقة وخاصة صناعة الأسمنت وخسائر الإضمحلال وخسائر الإستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل، فإن القرار السليم بتخفيض الذي عكس رؤى السادة مساهمي الشركة والذي توافق مع مسؤوليات مجلس الإدارة لبناء مستقبل واعد يحقق تطلعاتهم وأمالهم من خلال إستمرار قدرة الشركة على توزيع أرباح.

ولما كان رأس مال الشركة الكبير مقارنة بشركات الأسمنت الأخرى، وتحقيق الشركة خسائر متراكمة نتيجة الواقع الإقتصادي الحالي الذي إنعكس على صناعة الأسمنت خلال السنوات الماضية، بالإضافة إلى تطبيق المعيار المحاسبي الدولي (IAS36) الذي يلزم الشركة بأنه عند ظهور مؤشرات إنخفاض قيمة الأصول الثابتة يتم تسجيل خسائر إضمحلال والذي جعل من الضرورة إطفاء هذه الخسائر وإتخاذ إجراء تخفيض رأس المال الذي سينعكس إيجاباً على مركز الشركة المالي وعملياتها وأدائها المستقبلي على المدى القريب والبعيد وتحقيق مصلحة المساهم بإمكانية توزيع أرباح في المستقبل، وفي ظل هذه المعطيات الواردة أعلاه فإن أبرز حقائق تخفيض رأس المال، حسب التالي:

1. إن تخفيض رأس المال لم يؤثر على أصول الشركة أو معداتها المقيدة في سجلات الشركة والمؤمن عليها بأكثر من 2 مليار درهم.
2. معالجة خسائر الشركة المتراكمة ليكون رأس المال أكثر كفاءة ويدعم قدرة الشركة على مواجهة الواقع ونموها مستقبلاً حيث أنه من الصعب بل من المستحيل على الشركة تعويض هذه الخسائر من الأرباح المستقبلية على المدى القريب والمتوسط.
3. بلوغ الإحتياطي القانوني السقف النهائي بنسبة 50% من رأس مال الشركة بعد التخفيض ووقف الإقتطاع من الأرباح المستقبلية.
4. تخفيض رأس المال جعل الإحتياطي القانوني داعم حقيقي لمستقبل الشركة وتوفر فائض من الإحتياطي القانوني بعد عملية التخفيض بقيمة 159,183,772 درهم وترحيله إلى الإحتياطي الإختياري ليصبح قيمته 163,916,256 درهم، بالتالي توفر إحتياطي إختياري بنسبة 39.9% من رأس المال قابل للتوزيع عند توفر السيولة في الشركة.

وبذلك أصبح لدى الشركة الفرصة لمواجهة التحديات المستقبلية، وإن مجلس الإدارة وجميع العاملين في الشركة ملتزمين بالعمل يداً واحدة لتحقيق هذه الرؤى وتطلعات السادة مساهمي الشركة الكرام كما كان في السنوات الماضية وأصعبها سنة العصور القصوى 2020.